النظام الاجتماعى العربى وأزمة الحداثة العربية
"التحديات وآفاق المستقبل"

أحمد زايد(*)

مقدمـة

لا أميل إلى أن أكون واحدًا من الذين ينتصرون لخطاب الأزمة. فهذا الخطاب يميل دائمًا إلى الموضوع، ويخرج الذات التي تتناول الموضوع بالبحث والتحليل عن نطاق ما يعانى منه الموضوع من مشكلات وأمراض، فيصبح الخطاب صادرًا عن ذوات صحيحة، ونقية، وصائبة؛ وتتحول كل الذوات الأخرى إلى موضوعات أو إلى موضوع يعانى من تأزم، ويجب أن يبحث لنفسه عن طريق لتجاوز الأزمة وإلا أصابه الهلاك. وكثيرًا ما تحاول الذوات المنتجة لخطاب الأزمة أن تقدم صنيعًا لحل هذه الأزمة، وكأن الأزمة قائمة هناك، ويمكن تفكيكها وحلها هناك بعيدًا عن عقول ونفوس الذوات المنتجة للخطاب، يشعر المرء هنا وكأننا بصدد خطاب "حارس" و "نخبوي" يدعى لنفسه صفاء الفلاسفة وشهامة البطولة. ولذلك فإذا كنت قد ارتضيت أن أضع كلمة "الأزمة" في بعض أجزاء هذا المقال، فإنني أضعها بشرط البوح بأن هذه الأزمة هي أزمتنا قبل أن تكون أزمة المجتمع، وأن استقلالية الذوات المنتجة للفكر لا تعنى قط أن سهام الأزمة لا تصيبها.

قد نسأل في البداية ما النظام الاجتماعي العربي؟. وقد يدعونا ذلك إلى التساؤل حول أزمة الحداثة فيه؟. وما هى أهم مظاهر هذه الأزمة على المستويات المختلفة؟. والى أي مدى تنعكس هذه الأزمة على تخلف المجتمع العربي، وعلى تناقضاته الداخلية، وبنيته الديموجرافية وتركيبه الطبقي؟. وإلى أي مدى يمكننا فهم هذه التحديات من أن ننظر إلى مستقبل النظام الاجتماعي العربي؟

(*). عميد كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

أولا: النظام الاجتماعى العربى

قد يكون مفيدًا قبل أن نشرع فى تعريف مفهوم النظام الاجتماعي أن نعرف مفهوم النظام. ويشير مفهوم النظام بشكل عام إلى نوع من التنظيم وتنسيق العلاقات واستمرار هذه العلاقات عبر فترة متصلة من الزمن[1] وإذا طبقنا هذا التعريف على النظام العربي لأمكن القول أنه رغم التباين بين البلدان العربية في بعض الجوانب الثقافية والسلوكية، ورغم اختلاف الخبرة التاريخية هنا وهناك في الأقطار العربية المختلفة؛ إلا أن ثمة علاقات تاريخية وآنية بين البلدان العربية لها قدر من الاستمرار التاريخي، وتدعمها ثقافة مشتركة ولغة مشتركة. ولقد أدت هذه العلاقات إلى أن يصبح للعرب هوية خاصة، وأرض معروفة، ولغة مشتركة، ومن هنا يتبلور ما يمكن أن يطلق عليه "النظام العربي".

وربما يكون هذا النظام قد تبلور بشكل أوضح بعدما تمكن العرب من أن يجمعوا أنفسهم تحت مظلة الجامعة العربية وأجهزتها المختلفة. فلقد نشأت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥، وتفرعت عنها هيئات عديدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ولقد عملت الجامعة العربية وهيئاتها المختلفة، منذ إنشائها، على تدعيم الروح الجماعية، وأدت إلى تأطير العمل العربي المشترك، وصياغته فى مجموعة من المبادئ واللوائح. وبهذا فقد تحول مفهوم النظام العربي، عبر الجامعة العربية، من مجرد ثقافة مشتركة ولغة مشتركة إلى تنظيم سياسى مشترك. حقيقة أن هذا التنظيم المشترك تواجهه عقبات جمة، ولكنه مازال يمثل الحد الأدنى المشترك الذى يمنح النظام العربى شرعيته، عبر القمم العربية المتتابعة، والاجتماعات الدورية لمجلس الجامعة العربية، وعبر العمل المشترك للهيئات المنبثقة عنها. وإذا كان النظام العربى قد استقر عند حدوده الدنيا عبر الجامعة العربية، فقد نفخت فيه دعاوى الوحدة العربية والقومية العربية روحًا عبرت عنها نظم عربية فى دول عربية بعينها، ورغم فشل هذه النظم، ورغم فشل مشروع القومية العربية، إلا أن هاجس الوحدة- أو ما يعبر عنه سياسيًا الآن بالتكامل الاقتصادي- ما يزال يراوح النفس العربية، وما زال هذا الهاجس

---

(1). أحمد زايد، علم الاجتماع بين النظرية الكلاسيكية والنقدية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

يشكل الصدى غير المنظور للنظام العربي.

على أن مفهوم "النظام العربي" يحمل دلالات سياسية أكثر مما يحمل من دلالات اجتماعية. فشبكة العلاقات السياسية التي تنظمها الجامعة العربية، وتدعم رموزها وطقوسها عبر اجتماعات القمة، والمجالس الوزارية، والمجالس النوعية، تسهم في توليد "صورة ذهنية" عن نظام سياسي عربي. ولكن هذا النظام يقوم على دعامة من "الاجتماع" و"الثقافة"، فالتشابه في الإرث الثقافي، والتاريخ الاجتماعي قد أدى ولا شك إلى تشابه فى تركيب البنية الاجتماعية، بحيث يمكن أن نتحدث عن "مجتمع عربي" أو عن نظام اجتماعي عربي؛ ويشير هذا المفهوم إلى الطريقة التي ينظم بها العرب حياتهم في المجتمع من حيث طبيعة العمران (البدوي والقروي والحضري)، وتركيب السكان، وخصالهم الاجتماعية. وأنماط العلاقات الاجتماعية بين السكان، والمنتجات المادية والمعنوية والرمزية، والقواعد السلوكية المنظمة للحياة الاجتماعية، ومنظومات العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم. فثمة تشابهات جمة في كل هذه المكونات داخل الوطن العربي، تميل إلى إمكانية الحديث عن مجتمع عربي أو نظام اجتماعي عربي. حقيقة أن هناك تمايزات واختلافات تنبع من خصوصيات داخل كل قطر على حدة أو داخل كل مجموعة من البلدان على حدة، ولكن هذه الخصوصيات لا تعنى عدم وجود عموميات تؤدى إلى تكوينات اجتماعية كبرى.

من هذه العموميات ما أشار إليه حليم بركات في الفصل الذي كتبه عن "الهوية العربية" في كتابه "المجتمع العربي المعاصر"[1]، حيث أشار إلى اللغة كأهم عمومية تشعر العربي بهويته العربية أو انتمائه العربي، وإلى الثقافة العربية التي تستمد عموميتها من اللغة والدين والعائلة وأنماط الإنتاج المشتركة ووحدة التجربة التاريخية. ورغم أنه أشار إلى انتماءات أخرى قد تكون معارضة لهذا الشعور بالانتماء العربي، مثل الانتماء الديني، والانتماء القبلي، إلا أن هذه الانتماءات تمثل أساسا للتشابه – في إطار التنوع – داخل التكوين الاجتماعي العربي.

---

(1). حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الصفحة الثانية، ١٩٨٥ ص ص ٣٣ – ٥٠

ثانيًا: أزمة الحداثة في النظام الاجتماعي العربي

لعلنا ننطلق في فهمنا لطبيعة النظام الاجتماعي العربي والمشكلات التي يعانيها من مفهوم الحداثة. ونقصد بالحداثة النظام الحديث في الفكر والسلوك وبناء الدولة والمجتمع، والذي أقيم على أثر تغير المجتمع العربي التقليدي وانضوائه تحت لواء المنظومة العالمية الحديثة التي يعد الغرب الأوربي – الأمريكي مركزها. ورغم تنوع التواريخ التى بدأ منها النظام الاجتماعي العربي في التشكيل الحديث، إلا أن المجتمعات العربية جميعًا قد دخلت هذا الطور من التشكيل الحديث. فقد تأسست دول وطنية حديثة، وبدأت ظروف الحياة الاجتماعية تتغير؛ فدخل التعليم الحديث، وتطورت أساليب تنظيم الحياة على أسس حديثة عبر التنظيمات البيروقراطية والخدمية، وارتفعت معدلات التحضر فتطورت المدن واتسعت رقعتها، وتنوعت الأنشطة الاقتصادية فيها، وانتشرت أساليب السلوك الحديثة تدعمها استخدامات عدة للتكنولوجيا الحديثة. لقد كانت عمليات التحديث الاجتماعي أكثر ارتباطا بالسياسات والتوجيهات الإيديولوجية للدول العربية كما في دول العالم النامي قاطبة وأدت هذه العمليات – على اختلاف عمقها التاريخي في دول العالم العربي المختلفة – إلى ظهور صورة من المجتمع هي التي نعيش في كنفها الآن، وهى صورة لمجتمع حديث يختلف كثيرًا عن المجتمع التقليدي الذي كنا نعيش فيه قبل أن يشهد المجتمع العربي رياح التغير ورياح الاتصال بالعالم الحديث.

وعندما نستخدم مفهوم الحداثة فإننا نشير بشكل مباشر إلى مشروع المجتمع الحديث. وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى صورة مثالية للمجتمع الحديث، صورة تُستمد دائمًا من الخبرة الغربية في تأسيس المجتمع الحديث. فالمجتمع الحديث هو المجتمع الذي يعتمد نظم الإنتاج الحديثة بما تتطلبه من استخدامات تكنولوجية وتنظيمه، ويدير شئونه عبر دولة ديمقراطية تستدمج قيم الحرية والمساواة، ويؤسس لمبادئ العقلانية والفردية والاختيار الحر والتنافسية، والانطلاق والانعكاسية وغيرها من المبادئ الحديثة. ولا يتوقع أن تنطبق هذه الأطر المثالية على أية أنماط حداثية بنفس الطريقة التي انطبقت بها في الغرب. فقد انتقدت النظريات الخطية التي انطلقت من مقولة أن كل المجتمعات الحديثة تتجه صوب نموذج واحد هو النموذج الحداثى الغربي، أو أن

ثمة ثقافة مثالية نقية للحداثة. فقد أكدت التجربة التاريخية أن المُثل الحداثية التى أشرنا إليها قبل قليل لم تتحقق في أي مجتمع حتى في المجتمع الغربي نفسه (فليس عاقلًا ذلك المجتمع الذي يدخل حربيين عالميتين خلال أقل من نصف قرن، والذى يبدد أموالًا طائلة في سباق للتسليح النووي عبر نصف قرن آخر، أو الذي ينهى مسيرته الحداثية بالتخلي عن أصول الفكرة الحداثية نفسها التي صاحبت عصر التنوير) وليس هذا موضوعنا على أي حال.

ما نود أن نؤكده أن الاحتكاك بين مشروع الحداثة الغربية ومشروعات تأسس نظم اجتماعية حديثة خارج الحضارة الغربية قد أدى إلى إنتاج "حداثات متنوعة" حيث اختلطت النظم الحديثة بتراث المجتمعات فأنتجت صورًا من المجتمع الحديث متعددة. فالمجتمع الياباني الحديث يختلف عن نظيره الهندي أو الصيني أو الأمريكي اللاتيني، وجميعهم يوصف بأنه مجتمع حديث. وفى ضوء ذلك فأننا ننظر إلى النظام الاجتماعي العربي الحديث على أنه يمثل صورة خاصة من المجتمع الحديث، انصهرت فيها القيم الحديثة مع القيم التقليدية لتنتج نظامًا اجتماعيًا عربيًا، بحداثة عربية متميزة. ولقد وصفت هذه الحداثة الغربية فى مكان آخر بأنها حداثة برانية لا أقصد بالمفهوم أنها حداثة مستوردة فحسب، بل أقصد أيضا أنها حداثة لم تتأسس على جذر داخلي بل فقدت هذا الجذر الحداثى الداخلي. ولقد أكسبها هذا أحد خصائصها الجوهرية، ألا وهى البحث الدائم عن هذا الجذر في تراث المجتمع وتاريخه. وهى فوق ذلك – وكما يشير اللفظ – حداثة قسرية تمت في أغلب الأحوال عبر عمليات تحديث قسرية ألبست المجتمع ثوبًا حديثًا على مقياس النخبة أو النخب التي أدخلت النظم الحداثية، فلم يسع لكل الناس الذين لم يستشاروا في مثل هذه الحداثة القسرية؛ وارتبطت أيضا بصور من استهلاك المنتجات المادية للحداثة دون تبنى العقل الأصيل للحداثة. ولا أميل إلى وصف الحداثة على هذا النمط بأنها حداثة ناقصة أو مبتورة لكي لا يقع الباحث في أسر المعيارية، كما أن مفهوم "البرانية" الذي استخدمه لوصف الحداثة هنا لا يعنى أن ثمة حداثة برانية وأخرى جوانيه، أو أن الحداثة البرانية هذه حداثة زائفة وأن نظيرتها الغربية حداثة أصيله. فالبرانية تعنى فقط أن الحداثة التي لم تتأسس على جذر داخلي تنتهي إلى نظام اجتماعي يتأرجح بين أشكال حداثية مستوردة من الخارج، وبين أشكال

للحياة التقليدية، في عمليات مستمرة للتداخل والمزاوجة والتحول بين ما هو حديث وما هو تقليدي. أنها حداثة تنعكس في ثقافة "ثالثة" لا هي حديثة ولا هي تقليدية.

وأحسب أن صياغة النمط الحداثى العربي على هذا النحو قد أدى إلى أن يكون المشروع الحداثى العربي مشروعًا متأزمًا، غير قادر على أن يعبر عنق التساؤل حول العلاقة بين التراث والحداثة أو بين الأصالة والمعاصرة. فالفكر منشغل دائمًا أما بالتنقيب في التراث أو التنقيب فى الفكر الحديث أو محاولة إيجاد طريق نحو التأليف بينهما، ويترك النظام الاجتماعي يتشكل فى ضوء ما تطرحه عليه علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية.

طبيعي إذن أن يتأزم هذا النظام الاجتماعي، وأن يصبح قابلًا بشكل مستمر إلى الانفجار من أطرافه، وإلى الانفجار الكلى إذا ما رفعت الدولة الوطنية يديها عينه. وتتجلى أزمة النظام الاجتماعي العربي في مستويات عديدة في الفكر والثقافة والتشكيل الطبقي والممارسات السياسية وحتى السلوك اليومي للناس. في كل هذه المستويات نجد تناقضات وتعارضات، كما نجد صورًا من الجدل الدائم حول ما ينبغي أن يكون. وسوف نركز فيما تبقى من هذا الفصل على بعض مجليات أزمة النظام الاجتماعي العربي.

ثالثًا: التبعية وأزمة التخلف

تقع الدول العربية فى منطقة تعد من أكثر المناطق التابعة اقتصاديًا للمنظمة الرأسمالية العالمية. وقد كانت هذه المنطقة- بحكم موقعها المتوسط بين القارات الثلاث وبحكم امتلاكها لثروات اقتصادية ومعدنية وزراعية- مطمعًا للمستعمرين. فقد تواجد الاستعمار بشكل رسمي فى معظم أقطار الوطن العربي، وخضعت الأسواق العربية، والتجارة العربية، والإنتاج العربي منذ دخول الاستعمار إلى آليات السوق الرأسمالي، وأصبحت تابعة فى اقتصادها إلى هذا السوق. وليس الاقتصاد موضوعنا على أي حال، ولكن لزمت الإشارة إليه كمدخل لطرح مشكلة التبعية الثقافية.

فالتبعية الثقافية هي الوجه الآخر للتبعية الاقتصادية. فعلى أثر الاندماج الاقتصادي في آليات السوق تصبح ثقافة المجتمع التابع- كمجتمع ضعيف أو أضعف

نسبيًا من المجتمع المسيطر فى مركز الدول الرأسمالية – فى موقف التبعية والخضوع، ومن ثم فإن هذه الثقافة تعكس قدرًا من التشوه والركود، وتعانى من التفكك والتناقض، وتصبح علاقتها بجذورها التاريخية علاقة قلقة ومرتبكة، وبخاصة تراثها الروحي والاجتماعي، وتتحول بشكل دائم إلى التكيف المستمر والارتباط المستمر بالخارج، "تستجيب لمطالبه، وتحتفل أعجابا وتقليدًا بتاريخه وتراثه وفكره وقيمه. وهذه الحالة تضعف قدرة الثقافة على الاستمرار، والتجدد الذاتي، والتمايز، والمساهمة الفعالة في إشباع الحاجات الروحية والاجتماعية والمادية والفنية لمجتمعاتها، وفى إثراء الحضارة الإنسانية"(١).

وتتجلى التبعية الثقافية فى عدد من المؤشرات التى يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يتصل بالوطن العربي:

١- **التخلف المعرفي والتقني**. حيث تتخلف الدول العربية كثيرًا فى إنتاج المعارف والتكنولوجيا. فمعظم الإنتاج العربي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات، كما أن العرب لا ينتجون تكنولوجيا داخلية نابعة من قدراتهم وبحوثهم العلمية، بل يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على استيراد التكنولوجيا من الخارج. وبالتالي تشير المؤشرات إلى تدنى مستوى المعرفة والإنتاج المعرفي والتقني.

٢- **الموقف المتناقض من الثقافة الغربية**. تؤدى التبعية الثقافية إلى الانبهار بثقافة المتبوع. فكما أكد ابن خلدون "فإن المغلوب يكون دائمًا مولعًا بثقافة الغالب"(٢)، أى معجبًا بها؛ تواقًا إلى أن يعيشها، ولكن إذا كان هذا صحيحًا، فإن الخبرة التاريخية المعاصرة تكشف عن أن هذا الإعجاب والانبهار بثقافة الآخر يصاحبه رفض لهذه الثقافة خاصة على مستوى القول ومستوى الايدولوجيا؛ فالناس جميعًا يعيشون – بشكل أو بآخر – الثقافة الغربية فى تنقلاتهم واتصالاتهم وعلاقتهم بكل مظاهر

---

(1).عبدالباسط عبدالمعطى، التبعية الثقافية.. وسائلها ومظاهرها، فى: ندوة الثقافة العربية الواقع وآفاق المستقبل، ١٢-١٥ أبريل ١٩٩٣، الدوحة، ص ص ٢٠٧-٢٠٩.

(2).عبدالرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، لبنان: منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، د.ت.

التكنولوجيا الحديثة، لكنهم فى أحاديثهم وفى خطابهم الفكرى والدينى يرفضون هذه الثقافة وينتقضونها.

٣- **الاختراق الثقافى.** وذلك من خلال إنشاء المراكز الثقافية التابعة للسفارات والتى يكون لها فى بعض البلدان نفوذ ثقافى كبير، بالإضافة إلى إقامة مؤسسات تعليمية، أو فرض نظم تعليمية معينة، ونشر البعثات والإرساليات التبشيرية، واختراق المجتمع المدنى (المنظمات الأهلية والجمعيات ذات النفع العام) من خلال المنح والهبات والدعم المادي، والتغلغل فى المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة.

٤- **توجيه وسائل الإعلام.** وذلك عبر احتكار وسائل وتقنيات الإنتاج الإعلامي، وتدعيم برامج إعلامية بعينها، وتقوية الشبكات الفضائية العالمية لنشر نوعية معينة من البرامج، واستخدام الفضائيات فى نشر صور معينة من التحيز والهوى، والعمل على التأثير فى الأجندة الإعلامية للقنوات الوطنية.

٥- **ضعف اللغة الوطنية.** تؤثر التبعية الثقافية تأثيرًا كبيرًا على اللغة العربية التى تتحول يومًا بعد يوم إلى لغة ثانوية مهملة فى مقابل تعلم اللغات الأجنبية. ويساعد على ذلك تهاون بعض الدول العربية فى نظمها التعليمية حيث تسمح بفتح مدارس أجنبية يتم التدريس فيها بهذه اللغات الأجنبية دون العربية، وتسمح أخيرًا بإنشاء جامعات أجنبية.

٦- **نشر قيم الاستهلاك.** تعد انتشار ثقافة الاستهلاك أحد مؤشرات التبعية الثقافية حيث تتحول معظم الدول العربية إلى دول مستهلكة لمنتجات غيرها وليست دولًا منتجة، كما أن العرب يتبنون قيمًا استهلاكية ترفية تتبدى فى المبالغة فى صور الاستهلاك غير الضروري كاستخدام السيارات، والهواتف المحمولة، والإسراف الشديد فى الاحتفالات وما يحيط بها من صور ورموز.

٧- **انخفاض التعليم والبحث العلمى.** رغم التوسع الكمي فى التعليم كما فى البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، فالتعليم فى كثير من الأقطار العربية (مصر-

والسودان- والجزائر- والمغرب- واليمن...إلخ) لم يستطع أن يقضى تمامًا على الأمية. حيث يقترب عدد الأميين فى الدول العربية من الـ٧٠ مليونًا. وتشير مؤشرات الأمية إلى ارتفاع معدلاتها فى بعض البلدان العربية أكثر من غيرها. فتبلغ فى مصر ٤٣,٤%، وفى اليمن ٥٢,٣%، وفى السودان ٤١,٢%، وفى سوريا ٢٤,٧%...إلخ[1]. وفضلًا عن ذلك فإن التعليم فى كثير من البلدان العربية ما يزال تعليمًا منخفض الجودة لا يرقى مستوى الخريجين فيه إلى المستوى العالمى، هذا فضلًا عن عدم العناية بالبحث العلمى الذى تنخفض ميزانيته انخفاضًا كبيرًا فى معظم الدول العربية (فتبلغ ميزانية البحث العلمى فى مصر مثلًا ٠,٩% فقط من الناتج المحلى).

٨- **تشوه منظومة القيم.** لا يمكن للفرد أن يكتسب وجوده الاجتماعي ولا أن يمتلك قدرات تمكنه من العيش الكريم (بأبعاده الاقتصادية والتعليمية والصحية والمعرفية والحرية والمبادأة، والمشاركة فى القرارات المصيرية) إذا ما ظلت القيم والأفكار والتصورات والمعتقدات التى يستدمجها فى نسقه القيمى مشوهة. حيث أصبحت هذه القيم جامدة تميل إلى التقليد دون الانطلاق والإبداع والانفتاح على الخبرة، وتتوجس شكًا فى كل شئ دون ثقة واطمئنان، وتتمركز حول ذات واقعية أو متعالية دون تطوير قدرة على النقد والمبادأة والبحث عن آفاق جديدة باستمرار. وفى ظل هذا الظرف فلن يكون الفرد- بأى حال من الأحوال- قادرًا على اكتساب أى قدرة، وسوف لا يكون قادرًا على إثبات وجوده الاجتماعي[2].

٩- **التسلط والهيمنة الثقافية.** إذا كانت المؤشرات السابقة جميعًا تؤشر على ضعف الثقافة المحلية وخضوعها فى مقابل ثقافة العولمة، فإن تلك الأخيرة تبدو وكأنها

---

(1). Human Development Report 2003, "Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty, PP. 245-247.

(2). أحمد زايد، نحو منظومة جديدة للقيم فى المجتمع المصرى، فى: مؤتمر الدراسات المستقبلية: منظور مصرى، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠٠٥.

ثقافة متسلطة ومهيمنة. ويستخدم المفهومان[1]. فى الثقافة العربية للإشارة إلى ثقافة الغرب التى تحاول من خلال آلياتها المسيطرة أن تنمذج العالم، وأن تفرض على العالم أجندة خاصة، فالعولمة تقولب وتنمذج العالم فى صيغ ثقافية فى حقول الحياة المختلفة فى المأكل والمشرب، وفى الملبس والمسكن، وفى التعليم والترفيه، بحيث تبدو هذه النماذج وكأنها الصيغ المثالية. ويبدو العالم من خلال الهيمنة الثقافية وكأنه يُجر إلى أهداف وعوالم لا قِبَل له بها. وتؤدى صور المعارضة المختلفة لهذه الهيمنة إلى خلق صور من الصراع العقدى والحضاري.

رابعا: أزمة الفجوات الثقافية

نؤكد دائمًا على أن الفهم الحقيقى لعملية اندماج المجتمع فى آليات السوق العالمية لا يجب أن يقف عند حد الصيغ الثقافية والإنتاجية الموحدة، فهذا الاندماج يعمل كأداة لتفريق العالم وخلق صور من التشظى الثقافى والعرقى. ومن ثم فإننا نميل إلى أن نفترض أن العولمة تؤدى-ضمن آلياتها الثقافية- إلى إحداث حالة من الفرقة عبر خطوط ثقافية واجتماعية، أو قُل حالة من العراك الثقافي تتيح للعالم أن يتوحد وينضغط من قيمته وأن يتشظى ويتفرق من قاعه، أقصد فى الحياة اليومية والخطابات الثقافية للأمم والشعوب[2]. ونزيد هنا فرضية أخرى مفادها أن هذا العراك الثقافى الذى تتزايد حدته فى المجتمعات الفقيرة – يتيح الفرصة للقوى المتعددة والمسيطرة فى العولمة أن تستغل الشعوب اقتصاديًا، وأن تمتص فائض إنتاجها، وكأن لسان حالهم يقول "دع هؤلاء يتشاجرون حول الثقافة ودعنا نحن نجنى الثمرات ونكنز الثروات".

وأحسب أن هذا الظرف يشكل تحديًا ثقافيًا واجتماعيًا كبيرًا، إذ أنه يدفع الشعوب والجماعات إلى أن تميل فى تفاعلاتها الاجتماعية والثقافية إلى التقوقع حول مفهومات الهوية، أو العرق، أو الانتماء الإثنى أو حتى حول مفهومات أقل حدة مثل النوع أو الجندر ولقد عبر تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ عن هذا الظرف تعبيرًا دقيقًا عندما

---

(1). انظر: نجوى زيدان، العولمة والتسلط الثقافى، مجلة الحقوق، العدد السادس خريف ٢٠٠٢، ص ص ٤٩-٥٦.

(2). أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مرجع سابق.

أقر بأن الاعتراف بالهوية وإطلاق الحرية لها للمشاركة والتعبير عن معتقداتها وأفكارها سيؤدى إلى تنوع أكبر فى المجتمع، وهذا ما تدعو إليه المواثيق الدولية، إلا أنه حذر من أن ترك الصراعات على الهوية دون علاج فى عالمنا المعاصر يحول موضوع الهوية إلى موضوع من أكثر الموضوعات الباعثة على عدم الاستقرار داخل الدولة وبين الدول[1] والحق أن آليات العولمة تعد مسئولة عن هذا الظرف، إذ أنها تسعى إلى تأجيج مظاهر الشعور بالهوية فى ضوء ما تطرحه من مفهومات للحرية والمشاركة والمساواة، دون أن تكون قادرة عن أن تعوض بآليات دمج وتكامل ثقافى، وهذا ظرف يؤدى إلى أن يتفاقم الشعور بالهوية وتتطور أساليب الدفاع عنها من الأساليب السليمة إلى الأساليب العنيفة، دون أن يصبح الأطراف المتصارعة قادرين على أن يطورا آليات للاندماج والتكامل.

هنا تتزايد الفجوات فى ثقافة المجتمع التابع، وتصبح "الأعباء الثقافية" فى عملية التنمية والتحول أحد المعضلات المهمة التى تواجه الدول والحكومات. وقد نقترب من هذه القضية إذا ما تناولنا بعض الفجوات الثقافية التى تخلقها العولمة فى الثقافة العربية:

١- العروبة والإسلام.

تعايش الانتماء العربى مع الانتماء الإسلامي لقرون عديدة دون أن يكون موضوعًا للنقاش والبحث. ولكن أدت ظروف اندماج الوطن العربى فى الثقافة الحديثة، ودخول نظم التعليم الحديثة، وظهور نخب فكرية وثقافية وأكاديمية تختلف عن النخب الدينية التى كانت تمثل الموقع الثقافى والفكرى والدينى فى آن واحد، وظهور إيديولوجيات تدعو إلى القومية العربية كدائرة فى الوسط الإسلامي وغير ذلك من العوامل إلى طرح موضوع العروبة والإسلام كأحد أوجه الخلاف بين المفكرين والمثقفين. والقارئ لكتاب الأستاذ طارق البشرى بعنوان "بين الإسلام والعروبة" يكتشف أن الخلاف بين هذين الموقفين قد ظهر أثر ظهور الموقف الإيديولوجي العلماني فى مقابل الموقف الدينى،

---

(1). تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٤ "الحرية الثقافية فى عالمنا المتنوع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

وتبلور التعليم الغربي الحديث فى مقابل التعليم الدينى، وظهور نخب سياسية وفكرية طرحت أفكارًا حول القومية العربية، ومعطيات التحديث التى انبهرت بالعالم الغربى وثقافته. حيث يكتشف القارئ لهذا الكتاب أن كل هذه العوامل هى التى طرحت قضية خلافية لا تطرح أصلًا فى السلوك والاعتقاد اليومي للجماهير(١). وإذا أردنا أن نصيغ هذا الرأى بشكل آخر، فإن متطلبات الاندماج فى النظام العالمي ومعطياته الثقافية هى التى طرحت هذه القضية التى لم يكن لها أن تطرح لولا وجود هذه المعطيات.

ورغم أن هذه ليست قضية خلافية كبيرة، إلا أنها قد خلقت انقسامًا فكريًا مصطنعًا إلى حد ما بين طائفتين "طائفة تناهض الإسلام بالعروبة وطائفة تناهض العروبة بالإسلام... وإنهما يثيران فى المجتمع العربى عاصفة غبراء من الجدل تكاد تضل الشعب العربى المسلم عن سبيله القويم"(٢). فيبدو أن الصراع هو أحد المجليات الأساسية للعراك الثقافى غير ذى الفائدة.

٢- مشكلات الأقليات.

إذا كانت قضية الإسلام والعروبة قضية عامة تخص العرب جميعًا والمسلمين جميعًا، فإن قضية الأقليات داخل المجتمعات العربية تعد قضية تخص كل بلد على حدة، وهى قضية أحسب أنها الأشد خطورة والأكثر استهدافًا للاستقرار العربي.

فالمتأمل للمجتمع العربى يجد أنه يصور على أنه مجتمع موزاييك يتكون من مجموعات مختلفة الأعراق والثقافات والأديان. ولقد ظهر هذا التصوير فى كتابات عديدة حاولت أن تصور المجتمع على أنه يشبه القافلة المتحركة التى تحوى فى بضائعها صنوف مختلفة من البضائع التى لا يجمعها من ربط إلا أنها توجد فى سلة واحدة(٣). لقد أدى تطور هذه الكتابات إلى أن تصبح قضية الأقليات أحد القضايا المطروحة على الأجندة البحثية العربية، بل أن هذه القضية قد فرضت نفسها عبر

---

(1).طارق البشرى، بين الإسلام والعروبة (القسم الأول)، الكويت: دار القلم، ١٩٨٨.

(2). عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

(3). كان هذا هو رأى المستشرق وعالم الأنثروبولوجيا الأمريكى كارلتون كون فى كتابه الشهير بعنوان: القافلة أو قصة الشرق الأوسط.

الدعوة إلى الحرية والمساواة والعمل الحر المستقل فى المجتمع المدنى. ولقد تجسد ذلك فى الدعوة إلى عقد مؤتمر حول الأقليات فى الوطن العربى[1]، كما تم صدور دراسة واسعة عن الأقليات فى الوطن العربى[2].

ولد تواكب هذا الاهتمام بالأقليات فى الوطن العربى مع ظهور إعلان الأمم المتحدة حول الأقليات والذى صدر عن لجنة حقوق الإنسان بالجمعية العامة عام ١٩٩٢ والذى عرف الأقليات وطبيعة الحقوق التى تخول لها. ويدل ذلك على وجود تساوق كبير بين مساعي النظام العالمى نحو فرض أجندة سياسية وتشكيل الخريطة السياسية على وفق أهوائه وبين البؤر الفكرية المحلية التى يخلقها هذا النظام هنا وهناك فى المجتمع المدنى أو المراكز البحثية أو مواطن التأثير فى الصحافة والإعلام.

ويؤدى ذلك إلى تعميق الفجوات الثقافية بين سكان البلد الواحد، فيصبح سكان المغرب عربًا وبربرًا، وسكان مصر مسلمين وأقباطًا، وسكان العراق شيعة وسنة وأكرادًا، وسكان لبنان شيعة وسنة ومسيحيين...إلخ. بل وقد تبالغ التقارير والدراسات بالحديث عن أقليات صغيرة العدد كالنوبيين فى مصر أو العلويين فى سوريا. ولذلك فقد ذهب أحد التقارير إلى أن هناك أكثر من ٢٠٠ مجموعة أقليات فى العالم العربى بعضهم لا يزيد عددهم عن الألف بينما يزيد البعض الآخر على بضعة ملايين يشغلون سويًا ٢٠% (٥٠ مليون) من مجموع سكان العالم العربى[3].

٣- فجوة التهجين الثقافى.

ترتبط عمليات التحديث بخروج الصيغ الحداثية من بيئتها الغربية وانصهارها فى

---

(1). دعا إلى المؤتمر مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية عام ١٩٩٤، وظهرت تجاهه معارضة قوية دفعت منظمه إلى عقده فى قبرص.

(2). صدرت هذه الدراسة بعنوان "الملل والنحل فى الوطن العربى". سعدالدين إبراهيم: الملل والنحل والأعراق، ١٩٩٥، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية.

(3). سعدالدين إبراهيم (مشرف)، هموم الأقليات فى الوطن العربى، التقرير السنوى الأول، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يصدر حتى الآن وقد صدر منه حتى عام ٢٠٠٥ ثمان تقارير.

الصيغ التقليدية فى المجتمعات غير الغربية. ولذلك فإن هذه العمليات ارتبطت منذ نشأتها بما يمكن أن نطلق عليه "تمذجة العالم" وهى عملية تتم عبر ثلاث وسائل: الأولى ترتبط بنشر النماذج الرأسمالية فى مجال الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية، مثل الأسواق والبنوك ونموذج الدولة القومية ونظم التعليم والنظم الحربية والعسكرية والنظم البلدية. والثانية ترتبط بنشر الأفكار والمفهومات المتصلة بالحرية والمساواة والقيم وحقوق الإنسان. والثالثة ترتبط بالتدخل فى صياغة سياسات التعليم والثقافة. وقد اختلفت النمذجة فى الحقبة المعاصرة من العولمة، فأصبحت تركز بشكل أكبر على القيم والأفكار والصور الذهنية من ناحية، وعلى تصدير النموذج الأمريكى والترويج له من ناحية أخرى.

ويذهب البعض إلى وصف هذه النمذجة للعالم "بالتهجين الثقافى"، الذى يعنى الاختلاط والتداخل بين العناصر التقليدية والعناصر الحديثة. فالمفهوم يشير إلى "عملية تمتزج فيها المعانى والأنماط الهادفة من مصادر تاريخية مختلفة هى فى الأصل مستقلة عن بعضها البعض من حيث المكان"[1].

وليست المسألة – فى اعتقادنا – هى التهجين بين الثقافات، ولكنها عملية يلتقى فيها الأقوياء والضعفاء فى ظرف واحد وفى موقف واحد. ومن ثم فهى عملية هيمنة ثقافية، وتبعية ثقافية يفرض فيها الأغنياء أفكارهم ونماذجهم على الضعفاء. ولقد ازدادت هذه العملية وكشفت عن جوهرها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، حيث بدأت الدول الأغنى فى المنظومة العالمية ترى فى بعض الثقافات والمعتقدات الأخرى تهديدًا لوجودها. ومن ثم اتجهت بشكل واضح نحو التدخل – حتى بشكل سافر أحيانًا – فى السياسات الثقافية والتعليمية فى الدول الأضعف. وأحسب أن الدول العربية من أكثر الدول التى يمكن أن تتأثر بهذا التوجه.

غير أن مفهوم التهجين قد يكون مفيدًا هنا إذا استخدمناه فى ضوء ما تؤدى إليه محاولات الهيمنة والنمذجة من نتائج. فهاتان العمليتان هما أساس تكوين العقل والثقافة،

---

(1). مايك فيذرستون وآخرون، محدثات العولمة، ترجمة: عبدالوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٥، ص١٠٩.

وهما الفاعلتان فى علاقات العولمة غير المتكافئة. وتؤدى العمليتان إلى ثقافة هجين. أى أن التهجين الثقافى هو العملية الناتجة عن تنامى عمليات الهيمنة والنمذجة عبر العالم.

ويظهر التهجين بشكل جلى فى منظومة التعليم خاصة. ولقد كان التعليم أحد المظاهر الجوهرية لعولمة الحداثة. فقد نقل المستعمرون نظمهم التعليمية إلى دول المستعمرات، وخضعت هذه الدول خضوعًا تامًا لهذه النظم. وأصبح التعليم أحد المظاهر الدالة على الدخول إلى عالم الحداثة. وساهم فى تشكيل النخب السياسية والاجتماعية فى البلدان المستعمرة، تلك النخب التى تولت زمام الأمور بعد تحقيق الاستقلال. ولقد رأت معظم النخب فى التعليم الحديث – على النمط الغربى – أحد الوسائل التى يمكن من خلالها تحديث الثقافات التقليدية وتغييرها فى اتجاه المجتمع الحديث. ومن ثم فإنها عندما أضفت الطابع الوطنى على التعليم ظل فى جوهره تعليمًا على النمط الغربى.

وليس فى ذلك من مشكلة. وإنما المشكلة تكمن فى أن تطور نظم التعليم فى كثير من البلدان، ومنها البلدان العربية بعامة، ومصر على وجه الخصوص، قد أدى إلى خلق ضروب من التهجين والازدواجية فى نظم التعليم تبدت مظاهرها فى تعدد أشكال التعليم ونظمه وتوجهاته الأيديولوجية:

أ- فقد ظل التعليم التقليدى قائمًا متمثلًا فى التعليم الدينى الذى تمثله جامعة الأزهر، وبعض المؤسسات التعليمية فى الوطن العربى. بل إن بلدانًا عربية أنشأت جامعات إسلامية خاصة المملكة العربية السعودية.

ب- أقدمت الجامعات الدينية على تحديث نفسها فأدخلت فروعًا علمية ذات طابع علمانى وكان على رأس هذه الجامعات جامعة الأزهر نفسها التى أقدمت على إدخال تخصصات حديثة بجانب التعليم الدينى، ومثل هذا يعد ازدواجية داخل نظام التعليم التقليدى.

جـ- ثم تأسست المدارس والجامعات الحديثة ذات النظم الغربية والتى نشأت

نشأة حكومية رسمية.

د- بدأ القطاع الخاص فى الدخول إلى التعليم، وشكل فى بعض البلدان نسبة لا بأس بها من التعليم الإلزامي والثانوى (٧% من المدارس المصرية يملكها ويديرها القطاع الخاص). ودخلت أخيرًا الجامعات إلى دائرة القطاع الخاص.

هـ- احتفظت بعض الدول ذات النفوذ أو الدول الاستعمارية القديمة ببعض مدارسها، كما فتحت مدارس للهيئات الدينية والهيئات التبشيرية وهى مدارس تسمى فى الغالب بمسميات الدول التى تنتمى إليها هذه الهيئات وإن كانت تخضع من الناحية الشكلية لوزارة التربية والتعليم.

و- وفى السنوات الأخيرة بدأت بعض الدول تتجه نحو تطوير مناهجها عبر هيئات ومكاتب دولية، كما اتجهت بعض الدول إلى تطوير مناهج الدراسة بالجامعة عبر التشبيك مع جامعات أجنبية، ولذلك كثرت المسميات للجامعات التى تتخذ أسماء أجنبية.

ز- وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بدأت الدول الغربية، وخاصة أمريكا فى طرح موضوع التعليم ومناهجه فى بؤرة الخطاب السياسى، وبدأت تطرح بعض الأفكار حول الإصلاح التعليمى فى الوطن العربى كأحد آليات محاربة التطرف والإرهاب.

ولقد أدت كل التصورات السابقة إلى إحداث ضروب من الازدواجية والتهجين فى بنية الثقافة، كما أدت إلى أن يصبح التعليم أداة لإحداث الخلل والارتباك فى بنية الثقافة بدلًا من أن يحدث انسجام وتناغم فيها. بل أن الظرف الأخير – وأعنى محاولات طرح قضية إصلاح التعليم فيما بعد الحادى عشر من سبتمبر – قد أدى إلى أن تتدخل بعض الدول الأجنبية فى إحداث تغييرات فى المناهج قد تؤدى إلى تضاعف الازدواجية فى بنية العقل والثقافة.

خامسًا: التركيب الديموجرافى بين الانفجار والتخلخل.

رغم أن سكان الوطن العربى، الذين يبلغ عددهم وفقًا لبيانات ٢٠٠١ حوالى ٢٨٨مليون نسمة، لا يشكلون مشكلة فى حد ذاتها بالنسبة للنظام العربى؛ إلا أن الطريقة التى يتوزعون بها تشكل مشكلة هامة، هذا فضلًا عن نوعية هؤلاء السكان وخصائصهم الاجتماعية.

جدول رقم (١)
توزيع السكان فى بعض بلدان الوطن العربى ٢٠٠٣

البلد	عدد السكان بالمليون	السكان أقل من ١٥ سنة	السكان أكثر من ٦٥ سنة
قطر	٠,٧	٢٣,١	٠,٩
الإمارات العربية المتحدة	٤,٠	٢٢,٨	٠,٨
البحرين	٠,٧	٢٧,٧	٢,٣
الكويت	٢,٥	٢٤,٨	١,١
ليبيا	٥,٦	٣٠,٨	٢,٩
عمان	٢,٥	٣٥,٢	١,٨
السعودية	٢٣,٣	٣٨,٢	٢,١
لبنان	٣,٥	٢٩,٥	٥,٩
تونس	٩,٩	٢٧,٥	٥,٠
الأردن	٥,٤	٣٨,٠	٢,٣
سوريا	١٨,١	٣٨,٠	٢,٥
مصر	٧١,٣	٣٤,٣	٣,٨
اليمن	١٩,٧	٤٧,١	١,٨
الجزائر	٣١,٩	٣١,٢	٣,٦

* المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥.

يؤشر الجدول السابق على أن التركيب الديموجرافى فى الوطن العربى يكشف عن عدم التوازن بين مناطق مزدحمة بالسكان وأخرى فقيرة بالسكان. وتدل الإحصاءات المعروضة فى الجدول على أن سكان الوطن يتوزعون توزيعًا غير عادل على الأرض. فمنطقة الخليج العربى، وهى تشغل مساحة كبيرة من أرض الوطن العربى، تعتبر منطقة فقيرة سكانيًا وتعتمد على الهجرة الخارجية فى توفير العمالة (حيث لم يصل عدد السكان فى قطر والبحرين إلى المليون، ووصل إلى ٢,٥ مليون بدولتي الكويت وعمان، و٤ مليون بالإمارات العربية، وارتفع نسبيًا فى اليمن ليصل إلى ١٩,٧ مليون، و٢٣,٣ مليون بالمملكة العربية السعودية). بينما يقابل منطقة الخليج العربى منطقة وادي النيل العربية التى تعتبر منطقة مكتظة بالسكان خاصة فى الجزء المصرى منها، حيث يمثل سكان مصر حوالى ٢٢,٦% من سكان الوطن العربى. وبين هذين القطبين توجد معظم الدول العربية الأخرى فى الشام وفى شمال أفريقيا وهى دول متوسطة السكان، والكثير منها (مثل الجزائر ٣١,٩ مليون نسمة وليبيا ٥,٦ مليون نسمة واليمن ١٩,٧ مليون نسمة) لا يتناسب عدد السكان مع مساحة الأرض بحال من الأحوال.

ولا تقتصر المشكلة السكانية فى الوطن العربى على هذا الخلل الديموجرافى، ولكنها تتصل بنوعية هؤلاء السكان أو خصائصهم الاجتماعية. فثمة مشكلات صحية واجتماعية كبيرة تنعكس فى تدنى متوسط العمر أو ما يسمى بالعمر المتوقع عند الولادة (والذى يبلغ فى بلدان مثل مصر ٦٩,٨ سنة، واليمن ٦٠,٦ سنة)، بل إنه يتدنى إلى أقل من ذلك بكثير فى بلدن كالسودان ٥٦,٤ سنة وموريتانيا ٥٢,٧، ولا يرتفع عن السبعين عامًا إلا فى دول النفط ذات الثراء العريض (فعلى سبيل المثال: الإمارات ٧٨ سنة، والكويت ٧٦,٩ سنة، والبحرين ٧٤,٣ سنة، وقطر ٧٢,٨ سنة). (انظر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥) وتدنى مستويات التعليم (جدول رقم ٢).

وفضلًا عن ذلك فإن الحرمان من التعليم خاصة بالنسبة للنساء يخلق تباينات داخل التركيب السكانى، فنجد أن عملية التغير الاجتماعى والتنمية عاجزة عن أن تستغرق كافة الفئات السكانية، الأمر الذى يعزز صور الانقسام الداخلى فى المجتمع.

جدول رقم (٢)

معدلات التعليم للسكان فى بعض بلدان الوطن العربى

مقارنة بالدول الأخرى عام ٢٠٠٣

بعض البلدان العربية	معدل التعليم للسكان ١٥ سنة فأكثر	بعض البلدان غير العربية	معدل التعليم للسكان ١٥ سنة فأكثر
قطر	٨٩,٢	أسبانيا	٩٧,٧
ليبيا	٨١,٧	سنغافورا	٩٢,٥
عمان	٧٤,٤	سيلفاكيا	٩٩,٦
السعودية	٧٩,٤	مكسيكو	٩٠,٣
الجزائر	٦٩,٨	جنوب أفريقيا	٨٢,٤
سوريا	٨٢,٩	إيطاليا	٩٨,٥
مصر	٥٥,٦	الصين	٩٣,٥
السودان	٥٩,٠	اليونان	٩١,٠
اليمن	٤٩,٠	كوريا	٩٧,٩
موريتانيا	٥١,٥	ماليزيا	٨٨,٧

** المصدر: تقرير الأمم المتحدة الإنمائى UNDP لسنة ٢٠٠٥.

ورغم أن سكان الوطن العربى قد يتشابهون فى خصائصهم السكانية، إلا أن ثمة تباينًا فى هذه الخصائص وفقًا للحالة الاقتصادية لكل بلد على حده، ووفقًا لما تتيحه الدولة من خدمات لمواطنيها. ومن هنا فإن الدول الغنية بالموارد الاقتصادية – الشحيحة فى سكانها – تعد أكثر قدرة على تقديم خدمات للسكان، فى حين تعجز بعض الدول الأفقر على سد حاجات سكانها الأمر الذى ينعكس بوضوح على خصائصهم خاصة فيما يتعلق بالتعليم.

وفى ظل هذه الأوضاع السكانية حاول المجتمع العربى نشر دعاوى التكامل بين أجزاء الوطن العربى، إلا أن الدول العربية ما تزال تضع العراقيل أمام انتقال السكان والقوى العاملة بين الأقطار العربية، ونجد أن هذا الوضع يخلق حواجز تهدد النظام العربى من داخله. فالدول العربية تحاول أن تقنع نفسها، على المستوى الكلامى والخطابى فقط، بأنها دول غنية وقوية وتملك أسسًا قوية للتكامل الاجتماعى والثقافى، ولكنها تمنع- عبر القوانين والحواجز الجمركية والاعتبارات السياسية- هذا التكامل من أن يتحقق على أرض الواقع. ولعل هذه التحديات السكانية تستلزم التأمل والتفكير من أجل التوصل إلى سياسة اجتماعية ديموجرافية تكون غايتها الحفاظ على التراكيب السكانية كما هى وتنظيم العمالة الوافدة بما يتفق واحتياجات سوق العمل، هذا بجانب تفعيل التشريعات المتعلقة بالأوضاع الديموجرافية والسكانية.

سادسًا: التباين الطبقى: معضلة التكامل والتفكيك

ذكرنا فى حديثنا عن ديناميات العولمة وآلياتها أن العولمة تخلق ظرفًا تتكامل فيه المجتمعات وتنضغط لتشكل عالمًا واحدًا، وهو تكامل يصاحبه صور من التفكك فى الثقافات المحلية. وتلك نقطة هامة فيما يتصل بالأمن القومى للمجتمعات النامية التى تحاول أن ترسخ مكانها على المستوى الدولى والإقليمى. فالآليات التفكيكية للعولمة عظيمة التأثير، ويجب الوعى بهذه الميول لكى نحافظ على النظام الاجتماعى العام للمجتمع، على اعتبار أن تهديد هذا النظام بصور من الصراع أو عدم التجانس هى أخطر المشكلات على الأمن القومى العربى. ونشير فيما يلى إلى بعض البوادر التفكيكية التى يجب الحرص على التعامل معها:

١- التباين الطبقى: أزمة الطبقة الوسطى.

تتجه النظم العربية نحو صياغة تكيفات هيكلية تدخل بالمجتمعات العربية إلى خضم السوق الرأسمالى، حيث تتجه هذه التكيفات نحو تحرير التجارة وحركة رأس المال، وسن التشريعات المشجعة على الاستثمار وعلى إعطاء فرصة أكبر لرأس المال الخاص وللمبادرات الفردية فى المشاركة فى القطاع الاقتصادى. ولقد أدت هذه التحولات إلى دخول معظم الدول العربية بقوة إلى حلبة التنافس الدولى، وإلى خضوع

اقتصادياتها لآليات السوق العالمية، خاصة وأن معظم الدول العربية قد انصاعت للتوقيع على اتفاقية التجارة الدولية.

لقد استدمجت العولمة فى صورتها المعاصرة معظم الاقتصاديات العربية، ووضعتها فى قلب السوق الرأسمالية العربية. ولقد صاحب هذا التحول تغيير بعض النظم السياسية لتوجهاتها الفكرية (كما حدث فى مصر حيث تحول النظام من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددى)، كما أن النظم التى لم تغير توجهاتها الفكرية اتجهت بشكل واضح نحو تكييف أوضاعها وقوانينها نحو مزيد من الليبرالية خاصة على المستوى الاقتصادى. ولقد أدت هذه التطورات إلى تباينات طبقية واضحة، وأدت إلى بروز مشكلة الفقر كأحد المشكلات الأساسية فى بعض البلدان العربية. وسوف نتحدث عن مشكلة الفقر بشيء من التفصيل، وحسبنا هنا أن نناقش تأثير هذه التغيرات على وضع الطبقة الوسطى.

نستطيع أن نميز داخل المجتمعات العربية بين نمطين من المجتمعات يختلف كل نمط عن الآخر فى تشكل الطبقة الوسطى وفى طبيعة أزمتها الراهنة. من النوع الأول نأخذ حالة مصر ومن النوع الثانى نأخذ دول الخليج النفطية.

النوع الأول: حالة مصر

تندرج تحت هذا النوع المجتمعات التى حدثت فيها نهضة تحديثية منذ فترة طويلة، مثل مصر وبلاد الشام التى بدأ التحديث فيها منذ دخول الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر؛ أو الدول التى استعمرت مبكرًا وبدأ فيها التعليم منذ فترة ليست قصيرة كالجزائر والعراق.

وفى هذا النوع الأول من المجتمعات نشأت الطبقة الوسطى فى فترة مبكرة. فقد تكونت هذه الطبقة فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وامتدت مع التوسع فى التعليم وفى اتساع دخول المصريين إلى دائرة الأعمال الحكومية والمهن الفنية المتخصصة. وتكونت هذه الطبقة من المثقفين وأصحاب المهن الفنية المتخصصة ومتوسطو التجار ومتوسطو ملاك الأراضى الزراعية. ولقد كان ثمة ترابط كبير بين

هذه الفئات الثلاث فمن أسر متوسطى الملاك وأسر متوسطى ملاك الأرض الزراعية ظهرت الفئات المتعلمة التى حظيت بالسلطة والمكانة الأعلى فى دوائر الدولة والجيش.

ولقد كانت هذه الطبقة هى التى قادت ثورة ١٩٥٢ وهى التى قادت حركة التطور فيما بعد هذا التاريخ. ولقد ترتب على ذلك أن تضخمت هذه الطبقة واتسع نفوذها وباتت لا تقود العملية السياسية فحسب؛ بل قادت الاقتصاد عبر الدولة المركزية صاحبة الحق الأول فى الرقابة على كل شىء.

ولقد أدت التغيرات التى صاحبت دخول مصر إلى السوق الرأسمالية والانفتاح الاقتصادى والتكيفات الهيكلية المصاحبة إلى أن تدخل هذه الطبقة فى أزمة صاحبت تراجع دورها فى عملية التغير الاجتماعى، وتجلت هذه الأزمة فى عدد من التغيرات يمكن الإشارة إلى أهمها[1]:

أ- التفكيك أو التفتيت البنائى للطبقة الوسطى. والذى تمثل فى صعود فئة قليلة منها استطاعت أن تستفيد من التغيرات الحاصلة وترتفع إلى أعلى لتكون نواه لطبقة برجوازية جديدة. وفى المقابل أدت ظروف التحول إلى اقتصاد السوق وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف المعيشة أن تنحدر نسبة كبيرة من الطبقة إلى فئة محدودى الدخل ممن يعانون من الحرمان النسبى. وبقيت فى المنتصف فئة أصحاب المهن المتخصصة خاصة المهن المدرة للدخل كالأطباء وبعض المحامين وأساتذة الجامعات والمهندسين.

ب- التخلى عن قيم العمومية، التى كانت هذه الطبقة من النخبة الحاكمة (لا أقول الطبقة كلها) قد طورتها مثل إعطاء فرص متكافئة فى التعليم والعمل، وتطبيق قواعد اختيار موضوعية على كل المواطنين. هذه القيم التى نطلق عليها فى علم

---

(1) . انظر فى موضوع الطبقة الوسطى وأزمتها:

- أحمد زايد، تراجع الدور التاريخى للطبقة الوسطى، المنتدى الثقافى، الهيئة الإنجيلية بالقاهرة، ٢٠٠٥.
- أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

الاجتماع القيم العمومية تحولت على أيدى هذه الطبقة إلى قيم خصوصية تحاول أن تميز بين المواطنين فى ضوء اعتبارات العائلة والبنوة والأصل الاجتماعى. إن الطبقة هنا تحاول أن تفسد أجمل ما صنعت وتحاول أن تنقض على منجزاتها لصالح بعض (وليس كل) المواطنين. وهذا الأمر إذا ما تفشى فى أمة فإنها تندرج تحت الأمم المتخلفة التى لا ترقى مشاعر الناس فيها إلى مشاعر المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

جـ- **الانكفاء على الذات**، وهدر إمكانية تطوير رأس مال اجتماعى إيجابى. نقصد بذلك عدم قدرة الفئات المتعلمة على تطوير تشبيك اجتماعى مدنى عبر منظمات العمل الأهلى القائمة على المشاركة والتطوع والعمل الاجتماعى العام؛ وعدم القدرة على تطوير قيم للثقة والتسامح والمساواة.

د- ويترتب على ذلك الانسحاب من العمل العام، وتركيز الفئات- التى يفترض أن تكون فى طليعة المشاركة والعمل العام- على مشكلاتها الخصية وهمومها الشخصية، راغبة كل الرغبة عن الوطن ومشكلاته وراغبة كل الرغبة عن العمل العام.

هـ- تتحول الطبقة الوسطى بناء على ذلك إلى طبقة منسحبة تكاد تعطى ظهرها للدولة، بل يعطى كل عضو فيها ظهره للآخر فى ضوء عدم قدرتها على تطوير منظمات مشاركة. وفى ذات الوقت تتحول الطبقة الوسطى فى مصر طبقة طقوسية يهمها تعليم أولادها وأداء الصلوات ومناسك الحج والعمرة. فالأولاد هم غاية الحياة الدنيا والطقوس الدينية (بغير روح دينية أصيلة) هى غاية الحياة الآخرة.

النوع الثانى: دول الخليج النفطية[1]

لقد ظهرت فى مجتمع دول الخليج العربية شرائح اجتماعية لم يكن لها وجود قبل البترول مثل ملاك العقارات والتجار والسماسرة، وقد ساعد على نمو هذه الشرائح

---

(1). انظر دراستنا حول: السياسات الاجتماعية فى دول مجلس التعاون الخليجى، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى، المكتب التنفيذى، مايو ٢٠٠٤.

حركة التنمية والتعمير فى البلاد وظهور الأسواق التجارية الكبرى وانبثاق مؤسسات العمل الوسيطة. كما ساعدت التغيرات فى المجتمع الحديث وخاصة ظهور المؤسسات الحديثة فى التعليم والصحة والصناعة ومؤسسات إدارة الدولة إلى تزايد الحاجة إلى الموظفين وأصحاب المهن الفنية المتخصصين؛ ومن ثم ظهرت شريحة من المتعلمين بعضها من العمالة الوافدة، وبعضها الآخر من المواطنين[1].

تتشكل الطبقة الجديدة فى دول الخليج العربية من فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: هى فئة التجار والمقاولين وأصحاب العقارات من غير الطبقة الحاكمة، وظهرت هذه الفئة على أثر اكتشاف النفط، وانتقل بعضها من المجتمع البدوى إلى المجتمع الحضرى. وقد حصلت هذه الفئة على أموالها من خلال الهبات التى تمنحها الدولة أو من خلال التجارة فى العقارات أو من خلال العمل الوظيفى فى مؤسسات الدولة.

الفئة الثانية: وتتشكل من كبار الموظفين وأصحاب المهن الفنية المتخصصة كالمهندسين، والأطباء، ورجال الجيش والبوليس، والمدرسين. وحققت هذه الفئة حراكها الاجتماعى من خلال التعليم، وتسعى هذه الفئة، بكل الوسائل، إلى شغل الوظائف العليا فى الدولة، وذلك لأن شغل هذه الوظائف يمنحها امتيازات تحصل من خلالها على أرصدة مادية.

ولعل السمة الأساسية التى تميز هذه التركيبة الطبقية الجديدة للفئات الوسطى فى دول الخليج العربية هى ذلك التداخل الواضح بين النشاط الاقتصادى والنشاط الوظيفى الإدارى؛ حيث نجد أن كثيرًا من التجار والمقاولين وأصحاب المحلات التجارية يشغلون مناصب وظيفية عليا، كما أن كثيرًا من كبار موظفى الدولة يتجهون بعد فترة تطول أو تقصر فى العمل الوظيفى إلى الدخول فى المشروعات التجارية والمقاولات. ومن هنا يحدث الازدواج بين العمل الوظيفى والعمل التجارى الاقتصادى.

---

(1).ميثاء سالم الشامسى، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة: دراسة لقطاع الخدمات فى مجتمع الإمارات العربية المتحدة، دبى: ندوة الثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص١٢٥.

ولا توجد دراسات حول هذه الفئات الجديدة فى دول الخليج العربية وفى غيرها من الدول العربية. ونود أن نستغل هذه الفرصة لكى نؤكد على الاعتبارات التالية والتى يمكن اشتقاقها من دراسات أخرى بشكل غير مباشر:

– أن هذه الفئة تتنامى بشكل واضح ويتزايد نفوذها يومًا بعد يوم.

– أن نشاط هذه الفئة فى الأعمال التجارية التى تلبى حاجات المهاجرين وغيرهم من السكان يعمل على إعادة توزيع جزء من عوائد النفط على هذه الفئات التى تعيد استثماره بشكل دائم لتقوية مكانتها الاقتصادية.

– ولذلك فإننا أميل إلى النظر إلى وجود العمالة الأجنبية فى دول الخليج العربية على أنها تشكل منطقة عازلة بين هذه الفئة وبين الدولة، بل إن وجود العمالة المهاجرة فى حد ذاته يؤدى إلى أن تتمكن هذه الفئة باستمرار من استثمار أموالها.

– ويترتب على ذلك نتيجة مهمة وهى أن الاستغناء عن العمالة الوافدة قد يؤدى إلى تهديد مصالح هذه الفئة (ذلك أن العمالة الوافدة هى المستهلك الرئيسى للخدمات وللأنشطة التجارية التى تنخرط فيها هذه الفئة).

– أن ثمة إمكانية لأن يتولد لدى هذه الفئة طموحات سياسية. بل إن ثمة مؤشرات على ذلك فى دول خليجية كثيرة مثل السعودية والكويت، وأن هذا الطموح السياسى قد يدفعها إلى أن تنشط فى المجتمع المدنى وفى حركة تكوين الأحزاب إذا ما سُمح لها بذلك.

٢- العلاقة بين الطبقات.

لاشك أن عمليات الإفقار التى يفرضها ظرف العولمة تؤدى إلى زيادة التباعد بين الطبقات، ومن ثم فإنها تساعد على تهديد "الثورة التكاملية" التى تحتاجها بناء الأمة. ونشير هنا إلى موضوع الفقر والإفقار بغرض الإشارة إلى ما يصاحب ذلك من إغلاق لفرص الحراك الاجتماعى بين الطبقات، أو على الأقل تقليصها عند حدودها الدنيا؛ وهو ما تؤكده الدراسات المعاصرة. لقد أدت سياسة التعليم والتوظيف منذ العشرينات وحتى بداية الثمانينات إلى انتقال أعداد كبيرة من الفقراء إلى مراتب الطبقة الوسطى بل إلى مراتب أعلى بحيث اخترقت أعداد كبيرة بالتعليم والجهد الذاتى والمعاناة حاجز

الفقر والدخول إلى مراتب اجتماعية أخرى. ولكن القنوات التى سمحت لهؤلاء بالصعود تغلق الآن تدريجيًا حيث أصبح التعليم متمايزًا وأصبحت الدروس الخصوصية هى الوسيلة للحصول على تعليم أفضل، وأصبح التوظيف غير مضمون، وبدأت قنوات الهجرة فى الانغلاق وكل ذلك يؤدى إلى إغلاق فرص الحراك الاجتماعى من أسفل(1).

ويبدو أن التمايز الطبقى يزداد حدة إلى درجة يمكن معها أن يهدد الأمن القومى. وقد أشرنا من قبل إلى الدور الذى يلعبه المتميزون طبقيًا فى هدر "قيمة المعيار العام" بالتحيز إلى ذويهم أو إلى المتميزون طبقيًا، الأمر الذى يسهم فى تباعد الفئات الاجتماعية وتهميش بعضها بل وإخراجه من دائرة الحراك الاجتماعى.

وتميل بعض السياسات الاجتماعية الآن إلى تدعيم هذا التباعد من خلال وجود خدمات بها قدر من التمايز فى التعليم العام (المدارس الخاصة والمدارس العامة) وفى التعليم الجامعى (الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية والتمايز فى الجامعات الحكومية بين الأقسام التى تدرس باللغات الأجنبية والأقسام العربية) وفى الصحة (العلاج الاستثمارى فى مقابل العلاج الأهلى). وفى اعتقادنا أن كل هذه التمايزات – مع تزايد حدة الفقر وغلق فرص الحراك الاجتماعى وهدر "قيمة المعيار العام" – تؤدى إلى أوضاع طبقية يتميز فيها من يتملك ثروة أو سلطة ويتراجع فيها من لا يمتلك أى منهما، الأمر الذى قد يؤشر على إمكانيات لعلاقات صراعية بين الطبقات.

٣- الفقر والحرمان النسبى.

تتزايد باستمرار الفروق بين الدول الغربية فى معدلات الفقر، كما تتزايد معدلات الفقر بين الدول العربية. ولقد أتاح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فرصة للمقارنة بين معدلات الفقر فى دول العالم، حيث أسس مؤشرًا جديدًا أطلق عليه مؤشر الفقر البشرى، وهو مؤشر مركب من عدد من المؤشرات الدالة على الحرمان البشرى. وتدل المعدلات الخاصة بالدول العربية على أن الفقر ما يزال يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة

---

(1). محمود عبدالفضيل، آليات إعادة إنتاج الفقر فى المجتمع المصرى: التداعيات وآفاق المستقبل، فى: محمود الكردى (محرر) الفقر فى مصر: الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٨-٩.

لعدد كبير منها. فقد تراوح هذا المعدل بين ٧,٨% فى بلد قليل السكان مثل قطر و٤٠,٣% فى اليمن. وتأتى بقية الدول العربية فيما بين هذين القطبين بنسب متفاوتة (٣٠,٩% لمصر، و٣٢,٤% للسودان، و٢١,١% لعمان، والسعودية ١٤,٩%، ولبنان ٩,٦%، وتونس ١٨,٣%، والأردن ٨,١%، وسوريا ١٣,٨%). وتعد هذه المعدلات عالية مقارنة بالنسب فى دول متقدمة أو حتى نامية كما يكشف عن ذلك الجدول رقم(٣).

جدول رقم (٣)

معدلات الفقر فى بعض البلدان العربية

مقارنتًا ببعض الدول الأخرى لعام ٢٠٠٥

بعض الدول العربية	مؤشر الفقر القيمة٪	بعض الدول غير العربية	مؤشر الفقر القيمة٪
قطر	٧,٨	بنما	٧,٧
اليمن	٤٠,٣	الصين	١٢,٣
مصر	٣٠,٩	تركيا	٩,٧
السودان	٣٢,٤	إيران	١٦,٤
عمان	٢١,١	الكاميرون	٣٦,٢
السعودية	٠١٤,٩	النرويج	٧,٠
لبنان	٩,٦	كندا	١١,٣
تونس	١٨,٣	اليابان	١١,٧
الأردن	٨,١	كوبا	٤,٨
سوريا	١٣,٨	بنما	٧,٧
ليبيا	١٥,٣	الهند	٣١,٣

ولكن المشكلة – فى اعتقادنا – لا تتمثل فقط فى اختلاف معدلات الفقر بين البلدان العربية، ولكن فى تزايد معدلات الحرمان داخل بلدان بعينها خاصة لمصر واليمن والسودان، الأمر الذى يؤشر على تزايد فى حدة المشكلات الاجتماعية داخل هذه البلدان. ففى هذه البلدان يتزايد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين وصلت نسبتهم فى البحث إلى ٤١,٨%، وفى مصر إلى ١٦,٧%.

ولا شك أن هذه البيانات تدل على أن قضية الفقر تعتبر قضية هامة لعدد من الدول العربية، وأن هذه الدول يمكن أن تتولد فيها مشكلات اجتماعية على أثر الإفقار المستمر للسكان. فلا يجب النظر إلى مشكلة الفقر كمشكلة إستاتيكية ثابتة، بل هى مشكلة دينامية ترتبط بالتزايد المستمر فى عدد الفقراء. فثمة مؤشرات دالة على وجود آليات تعمل على زيادة الإفقار الاجتماعى، خاصة تلك التى تفرضها الدول المانحة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وعمليات الخصخصة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع تكاليف الخدمات الاجتماعية فى ضوء فتح الطريق أمام القطاع الخاص لتقديم جانب من هذه الخدمات، وانخفاض معدلات الأجور فى مقابل ارتفاع معدلات التضخم.

ولا شك أن ارتفاع معدلات الفقر، وتزايد آليات الإفقار الاجتماعى تؤدى إلى تزايد مستمر لمعدلات الحرمان بحيث لا يقتصر على الطبقات الفقيرة، بل يمتد إلى الفئات محدودة الدخل من الطبقة الوسطى. ولاشك أن ارتفاع معدلات الحرمان يؤدى إلى عدم قدرة الأفراد على الحصول على الخدمات الأساسية بحيث يؤدى الحرمان فى حلقة معينة من حلقات الحياة (الحرمان الاقتصادى) إلى سلاسل من الحرمان على مستويات مختلفة. وتتفاعل صور الحرمان المختلفة لتخلق دورات من المحرومية تتسم بالفاعلية المتواصلة والتعزيزات المتبادلة، وهى تنقل من جيل لآخر[1].

وتؤكد البحوث التى تربط بين الحرمان وبين المشكلات الاجتماعية على حقيقة هامة مفادها أن صور الحرمان المختلفة تعمل على إبعاد المواطنين عن النظام القائم، كما تعمل على أن يندفع هؤلاء المواطنون نحو تنظيم أنفسهم فى جماعات مناوئة

---

(1). برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو، الفصل الثاني: اللامساواة والتنمية البشرية، ص٥٩.

للدولة. وغالبًا ما يفسر العنف السياسى وما يرتبط به من إرهاب فى ضوء صور الحرمان المختلفة خاصة فى النظم السياسية الضعيفة التى تعانى من أزمة شرعية[1].

٤- قيم الاستهلاك.

تؤكد الدراسات على أن عالمنا المعاصر يشهد نمو النزعة المفرطة فى الاستهلاك Consumerism . وتشير هذه النزعة إلى ميل للاستهلاك ورغبة فيه ومعرفة بأبعاد السلع، أى أنها معرفة بما يسمى ثقافة الاستهلاك Consumer Culture والتى تتكون من مجموع المعانى والرموز والصور المصاحبة للعملية الاستهلاكية فضلًا عن الممارسات المتصلة باستهلاك السلع المادية أو الثقافية. وتتسم ثقافة الاستهلاك سواء كانت مادية أم معنوية بأنها ثقافة قهرية، تدفع الناس دفعًا إلى الاستهلاك والركض خلف طموحاته بصرف النظر عن الفوائد الفعلية المتحققة من ذلك. ويلعب التقليد ووسائل الإعلام والإعلان دورًا فى نشر هذه الثقافة بحيث يشعر الفرد بالنقص والدونية إذا لم يستهلك مثل الآخرين، حيث يتحول الاستهلاك إلى غاية فى حد ذاته[2]

وثمة مؤشرات على انتشار ثقافة الاستهلاك فى البلدان العربية. من هذه المؤشرات:

- زيادة التنوع فى السلع والخدمات التى تكون قائمة الصادرات والواردات.
- الزيادة المطردة فى نشاط الشركات متعددة الجنسية من منتجاتها.
- زيادة عدد المطاعم ذات الطابع العالمي، مع زيادة عدد المطاعم المحلية التى تقلد هذا النمط العالمى.
- زيادة أعداد مراكز التسوق التى تقدم سلعًا وخدمات استهلاكية وترفيهية متعددة.

---

(1) . انظر دراسة تيد جور عن الحرمان النسبى بعنوان: "لماذا يثور الناس"، والتى عرضنا لها ضمن أعمال المرصد الاجتماعي (المجلد الأول)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(2).أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك فى المجتمع القطرى: أنماطه وثقافته، مركز بحوث الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١.

- زيادة الخدمات الترفيهية التى تعتمد على تكنولوجيا الترفيه.
- زيادة معدلات استخدام شبكة الإنترنت.
- زيادة معدلات استخدام التليفون المحمول.
- زيادة استبدال السلع العالمية بالسلع المحلية، واندثار تلك الأخيرة أمام موجات الاستهلاك والانبهار بكل ما هو حديث.

ولا شك أن كل هذه المؤشرات تدفع إلى زيادة معدلات الاستهلاك، ولكنها تعمل فى الوقت نفسه على تدعيم قيم الاستهلاك خاصة الاستهلاك الترفي. إن التبعية الثقافية يلازمها بالضرورة نشر قيم الاستهلاك وثقافته بصرف النظر عن القدرة الاستهلاكية، أى بصرف النظر عن قدرة الأفراد على الاستهلاك الفعلي. وغالبًا ما يكون لنشر قيم الاستهلاك جوانب سلبية منها:

أ- إهمال قيم الإنجاز والإنتاج.

ب- نشر الميل نحو اللذة والشهوة فى مقابل نقص الميل نحو العقلانية والرشد.

ج- العمل على وضع الطبقات الأدنى (المحرومة) فى مأزق استهلاكي دائم، ومن ثم:

د- تأجيج مشاعر الحقد والكراهية بين الفئات الاجتماعية.

هـ- تبديد الثروة الوطنية ونقل جزء كبير منها إلى الخارج عبر شراء السلع المستوردة.

سابعًا: نظرة إلى المستقبل

إذا كانت الحاجة إلى تخطيط المستقبل حاجة ملحة فى كل المجتمعات فان هذه الحاجة تعد أكثر إلحاحا بالنسبة للدول العربية، خاصة فيما يتصل بمستقبل النظام الاجتماعى العربى. فنحن بحاجة ماسة إلى أن يستقر هذا النظام ويتغلب على مشكلاته وتناقضاته الداخلية، فى عالم تتجه المجتمعات والثقافات فيه إلى التفكك والتشظى. ومن ثم فإن الاستقرار الاجتماعى لا يعد مطلبًا سياسيًا فحسب، ولكنه مطلب اجتماعى وثقافى.

وأحسب أن العرب قد تعلموا كثيرًا عن فنون إقامة النظم السياسية، والحفاظ عليها مستقرة، ولكنهم لم يتعلموا كثيرًا حول فنون إقامة المجتمعات أو الأمم والشعوب، وهى فنون لم تعد ترفًا، وإنما هى فنون تستخدم العلم وتقوم على أسس من الدراسة والفكر العميق. لقد تأسست دول وطنية فى كل البلدان العربية، على اختلاف فى تاريخ النشأة، ودرجة الاستقرار، ولكن دراسة النظم الاجتماعية فى الدول العربية – أعنى أبنية المجتمع وتكويناته الداخلية وبناء البشر فيه – تشي بأن هذه النظم ظلت تتطور كما هى ومن تلقاء نفسها، وهى إن تطورت فبتحديث يترك الكثير منها دون مساس.

ومن هنا تأتى أهمية أن يصبح التخطيط للمستقبل تخطيطًا اجتماعيًا، يهدف إلى إقامة المجتمع بجانب إقامة الدولة، ويهدف إلى بناء روابط اجتماعية مستقرة وقادرة على أن تستمر في إطار مفهوم عام للمجتمع والحياة الاجتماعية والثقافية. روابط مستقرة لا تتهدم تحت أي ظروف، ولا تعود بالجماعات إلى صراعاتهم القديمة، بقدر ما توجههم إلى بناء المستقبل.

ويتطلب إقامة الدولة العربية والمجتمع العربى معًا توافر عدد من الشروط أهمها:

١- أن يكون لدى النظام السياسي الحاكم مفهوم واضح عن نمط المجتمع الذى يحكمه أو الذى يريد أن يؤسسه.

٢- يتحدد هذا المفهوم حول فكرة بسيطة أو شعار بسيط يكون بمثابة النواة المركزية التى يتجمع حولها المواطنون؛ ربما نقول أيضًا الهدف المركزى، أو الحلم المركزى، أو المشروع المركزى، سمه ما شئت، ولكنه لابد أن يكون موجودًا.

٣- ينعكس هذا المفهوم أو الفكرة المركزية فى استراتيجية لها أهداف داخلية وأخرى خارجية، وتترجم هذه الاستراتيجية فى سياسات وبرامج.

٤- يجب أن لا تترك الأمور الاجتماعية والثقافية لكى تتطور من تلقاء نفسها، ولكن يجب توجيهها بسياسات وبرامج عبر:

أ- وسائل الاتصال.

ب- النظام التعليمى.

جـ- برامج رعاية الأسرة.

٥- أن تكون جهازًا لإنتاج القيم الإيجابية وبثها عبر المجتمع، وأن تكون جهازًا أيضًا لمحاربة القيم السلبية وتبيان خطورتها.